الهجرة الدولية: عندما تتوالى الازمات وتتأخر الإجراءات الإصلاحية

دراسة تحليلية قياسية لدوافع هجرة الايدي العاملة الجزائرية خلال الفترة 1990–2018

International migration: when crises follow and reform measures are delayed

A standard analytical study of the drivers of Algerian labor migration during the period 1990-2018

دالي سعيدة[1]، بوفليح نبيل[2]

Dali Saida[1], Bouflih Nabil[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، s.dali@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، n.bouflih@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول:22 /2021/03 تاريخ النشر: 2021/04/27

ملخص:

ينطلق البحث من إشكالية محورية تبحث مدى تأثر هجرة الشباب الجزائري –باعتبارها دولة مصدرة للعمالة الأجنبية–بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توالت على الاقتصاد الجزائري واستفحلت فيه، انطلاقا من سوء الأوضاع الأمنية ووصولا إلى تفاقم بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (البطالة، الفقر...)، دون أن تحظى هذه الأخيرة بإجراءات إصلاحية مبكرة وجادة. وباستخدام المنهج الاستنباطي لأجل تحليل وقياس هذا الأثر، توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها أن الأزمات كانت عامل طرد –ذو تأثير كبير–للشباب الجزائري نحو الدول الأجنبية على المدى القصير والطويل معا، بالاستناد إلى مجموعة من العوامل أبرزها: الفقر والفساد، ضف لذلك أثر المهاجرين الدوليين؛ الذي شكل حافزا لدخول أفراد جدد محتملين لسوق الهجرة.

كلمات مفتاحية: هجرة الأيدي العاملة، الفقر، البطالة، الفساد، الازمات.

تصنيفات JEL : A12، B22، C51

Abstract:

The research starts from a central problem that examines the extent to which the migration of Algerian youth, as Algeria is a source of foreign labor, has been affected by the economic, social and political crises that have affected the Algerian economy and exacerbated it, from security conditions, unemployment,

[1] **المؤلف المرسل**: دالي سعيدة، **الإيميل**: saida.dali90@yahoo.fr

poverty, corruption and the plunder of the country's goods indicators (unemployment, poverty ...), without the latter being given early and serious reform measures

With the deductive approach in order to analyze and estimate this impact, we concluded that these crises were a factor with a great effect of expelling Algerian youth towards foreign countries in the short and long term alike, especially from all poverty and corruption, adding to this the effect of international migration as a catalyst, as previous experiences are an incentive for new individuals to migrate

Keywords: labor migration, poverty, unemployment, corruption, crises
JEL Classification Codes: A12, B22, C51

1. مقدمة:

تدفق العنصر البشري هو أكثر التدفقات حساسية بين الدول المختلفة، لذا أولته المنظمات الدولية كثيرا من الدراسات، خصوصا بعد تفاقم هذه الظاهرة وبلوغها مستويات لم يعد بالإمكان التحكم بها رغم كل الجهود والقوانين وسياسات المنع التي تتخذها دول الاستقبال والارسال على حد سواء.

هجرة العنصر البشري دوليا ظاهرة تحدث نتيجة لعدة أسباب اقتصادية وغير اقتصادية، حيث لوحظ أن بعض موجات الهجرة التي حدثت في القرن التاسع عشر وما قبله كانت نتيجة لرغبة الهروب من الاضطهاد الديني والسياسي، كذلك في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الهجرة لأجل البحث عن العمل خصوصا في ظل انهيار الاقتصاد المحلي لدول الارسال، من هنا نلاحظ أن الهجرة كانت بسبب تأزم الوضع السياسي والاجتماعي او الاقتصادي بدول الأصل.

تعتبر الهجرة البشرية ظاهرة قديمة والتي قد تحدث بفعل عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية، سياسية...حيث سجل موجات للهجرة في القرن التاسع عشر وما قبله نتيجة للرغبة في الهروب من الاضطهاد الديني والسياسي، كذلك في نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الهجرة مردها البحث عن العمل خصوصا في ظل انهيار الاقتصاد المحلي لدول الإرسال، ما يقودنا إلى القول أن الهجرة في هذه المراحل كانت نتيجة تأزم الوضع السياسي والاجتماعي او الاقتصادي بدول الأصل.

وفقا لهذا المنظور تبرز الإشكالية التي يعالجها هذا المقال، فمع تتابع الأزمات وتتاليها دون اتباع سياسات معالجة في المقابل، تتفاقم في نفس السياق أزمات أخرى، والاقتصاد الجزائري خير مثال عن ذلك في ظل توالي عدة أزمات فشلت الاستراتيجيات الوطنية للتنمية في حلها، وقد تم الاشارة إلى أن الهجرة الدولية للعمل أزمة نظرا لأثرها الاقتصادي السلبي على دول الارسال، فهي تعد ميزانية كبيرة تم هدرها من أجل تكوين يد عاملة وكفاءات استغلت قيمتها المضافة دول الاستقبال، ورغم هذا فهذه الأخيرة أيضا

تعاني من الآثار سلبية لتزايد عدد المهاجرين إليها كانتشار البطالة وسط القوى العاملة المحلية، كما أن كثرة العمال والأقليات تخلق المشاكل السياسية بفضل نقابات العمال.

الاشكالية

من خلال الطرح أعلاه للموضوع تتضح الإشكالية المراد دراستها من خلال هذا البحث، والتي يمكن صياغتها بالشكل التالي:

هل تؤثر الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري على الهجرة الدولية للشباب؟

فرضيات الدراسة

- لتفاقم الأزمات بالجزائر أثر على استقرار المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مما يدفع بالشباب للهجرة نحو الخارج للبحث عن مناصب العمل.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من خطورة ظاهرة الهجرة الدولية على الاقتصاد الجزائري، فهي تعد خسارة لميزانية كبيرة تم هدرها من أجل تكوين يد عاملة وكفاءات استغلت قيمتها المضافة في دول الاستقبال، ضف لذلك فالبطالة والفقر والفساد أزمات تنخر في جسد الاقتصاد الجزائري بشدة دون أن تواجهها الدولة بإجراءات إصلاحية جادة مبكرة، فكل الإصلاحات كانت على الورق، تفتقر للتطبيق الفعلي، خصوصا بالنظر إلى تصنيف الجزائر كأكثر الدول انتشارا للفساد.

هدف الدراسة

باعتبار الجزائر دولة مصدرة للعمالة الأجنبية، فهذا المقال يهدف إلى دراسة تطور عدد الشباب الجزائري المهاجر في ظل الأزمات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي توالت على الاقتصاد الجزائري، من أوضاع أمنية بطالة فقر، فساد ونهب لخيرات البلاد، دون أن تحظى هذه الأخيرة بإجراءات إصلاحية مبكرة وجادة، بمعنى انها تهدف إلى بحث مدى تأثر هجرة الشباب الجزائري بالأزمات التي عانى ويعاني منها الاقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

لبحث الإشكالية السابقة وتحليلها بشكل دقيق تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، وهذا لإبراز المنطلقات النظرية التي تبحث عن محددات الهجرة الدولية، وكذا تحليل الواقع الاقتصاد الجزائري، خلال فترة الدراسة، ثم الاعتماد على البيانات المتاحة لبناء نموذج قياسي يفسر

العلاقة بين الهجرة الدولية وبعض المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية السياسية التي تمثل أزمات استفحلت في الاقتصاد الجزائري.

2. المنطلقات النظرية في تحديد دوافع الهجرة الدولية

شهدت العقود الماضية تزايدا واضحا في موجات الهجرة الدولية التي ترتكز في معظمها من دول العالم النامي إلى الدول المتقدمة، تزامنا مع تصاعد الاهتمام بقضايا المهاجرين والبحث عن الأسباب التي تدفع هذه الوتيرة.

1.2 . الأسباب الاقتصادية المختلفة

ينطلق منظور التحليل الاقتصادي الكلاسيكي من دراسة عوامل الطرد والجذب، ودراسة السلوك الرشيد للفرد واتجاهاته الشخصية في مقارنة مكاسبه وخسائره، ويعتبر نمو الدخل عامل قوي للحد من الميل نحو الهجرة، وهو ما شهدته بلدان أوروبا التي كانت تغادر منها أعداد كبيرة لتصبح بلدان مستقبلة مع ارتفاع نمو الدخل، وهذا حسب دراسة **ريكاردو فيني Riccardo Faini** (Riccardo, pp. 97-99)حول التجارة الدولية والهجرة، إلا أنه يرى أن في بادئ الأمر –خصوصا في دول الإرسال– فإن تحسن الدخل يسمح للمهاجرين المحتملين بتمويل تكاليف الهجرة، وهذا الأثر يكون في البداية على الأقل حتى يتم تصحيح هذا الخلل بفروق الأجور فيما بعد، ورغم هذا فيرى الباحث أن من الخطورة الحكم على وجود العلاقة الإيجابية بعيدا عن بحث طبيعة السكان ومدى تعلمهم وتواصلهم مع العالم الخارجي تكنولوجيا وتجاريا، وحتى ظروف المعيشة وطبيعة الفرد وكذا التركيبة العمرية للمجتمع،

وفي دراسة لـ **جولية يحي وملحاوي فاطمة الزهراء** (ملحاوي و يحي، 2014، الصفحات 161-162)بعنوان دراسة تحليلية لواقع الهجرة الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي، اللذان ركزا على دراسة هشاشة اقتصاديات الدول النامية كدافع للهجرة خصوصا بالجزائر التي تعتمد على قطاع النفط ذو كثافة رأس المال ولكن مع عدم إمكانية خلقه لمناصب عمل، إذ لا تتجاوز مساهمته في خلق مناصب العمل 5% في ظل تزايد نسبة التزايد في سوق العمل، وبذلك بقيت إشكالية البطالة خصوصا بين خريجي التعليم العالي، هذه الأخيرة تجد مخرجا من بطالتها إلى البحث عن العمل في الأسواق الدولية.

كما يرى الباحث (أولتمر، 2016، صفحة 24) Jochen Oltmer في دراسة له حول المسيرة الطويلة أوروبا في قلب الهجرة المعولمة، أن الهجرات القائمة على اكتساب واستغلال الفرص لم يقتصر بأي حال من الأحول على تحقيق الاستقرار أو تحسين معيشة المهاجرين أنفسهم فحسب، بل إن الكثير من الأسر وغيرها من الكيانات المجتمعية الأصلية اعتادت إرسال ذويها للهجرة من أجل تحسين أو دعم

الوضع الاقتصادي والاجتماعي للكيان المجتمعي المتخلف من خلال التحويلات المالية التي يرسلونها، كما يرى كذلك أن الشرط الأساسي لنجاح مثل هذه الاستراتيجيات الاقتصادية القائمة عبر مسافات وفترات طويلة.

2.2 الفساد والاستقرار الأمني

لا يزال الفساد أحد أكثر المشاكل العويصة التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحسب دراسة لـ (Ivlevrs & Roswitha , 2017) بعنوان **هل تقلل الهجرة من الفساد؟** يرى أنه كما للهجرة أثر على تقليل الفساد، هناك أثر معاكس للفساد على دفع الشباب نحو الهجرة. فمن خلال بحثه عن أثر الهجرة على الرشوة والفساد في بلدان المهاجرين الأصليين، وجد أن وجود أي أقارب في الخارج يقلل من احتمالية رشوة الموظفين، ضف لذلك فإن المهاجرين الذين يعيشون في بلد حيث الفساد أقل انتشارا من بلدان المنشأ تنقل الممارسات الجيدة إلى أفراد الأسرة في دول الإرسال

في المقابل وجد أن المهاجرين أو عائلاتهم ممن يتلقون تحويلات مالية من افراد أسرهم المهاجرين، يعتبرون أهداف رئيسية لطلب الرشوة من قبل المسؤولين الحكوميين، وذلك لكون هؤلاء قادرين على تحملها حسب وجهة نظرهم لذا يرى الباحث أن الفساد يدفع الناس للهجرة لخارج البلد الأصلي، كما وجد أن رجال الأعمال يمثلون الفئة النشطة المهاجرة سيضعف مؤسسات الحكم في بلدان المنشأ وبالتالي من المتوقع أن يزداد الفساد مع الهجرة، وبذلك فمن المنظور السياسي فإن هذه الفئة يكون لها أثر على العمليات السياسية في بلدانهم الأصل.

3.2. المنظور الحديث في تحديد دوافع الهجرة

فيما يخص المنظور الحديث للهجرة، يرى **سليم دحة** (دحة، ديسمبر 2013، صفحة 18) في دراسة له بعنوان **الهجرة الدولية المفهوم ومنظورات التفسير** في خضم بحثه عن أسباب ومحددات الهجرة في المنظور الكلاسيكي القديم القائم على الدوافع الاقتصادية من عوامل جذب وطرد، وهل هو كاف لتفسير دوافع الهجرة في ظل العولمة التي أدت إلى تراجع سيادة الدولة، كذلك تنامي دور التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية وبروز البعد (عبر الوطني) للهجرة وذلك من خلال اندماج المهاجرين واللاجئين في نشاطات اقتصادية لدعم التنمية المحلية.

إذ يعتمد هذا المنطق الحديث حسب **سليم دحة** على استبعاد التفسير الكلاسيكي الذي يرى أن الهجرة رحلة انطلاقا ووصولا، ولكن أصبح ينظر للمهاجرين على أنهم جزء من تكوينات عالمية، فعبر الوطنية هي

عملية ينصهر فيها المهاجرون على اختلاف جنسياتهم ويقيمون فيها علاقات اجتماعية بين المجتمعات الاصلية ومجتمعات الاستقبال بحيث يصبح المجتمعين وحدة واحدة (ما يلخص فكرة سقوط سيادة الدولة) وهو ما وضع دول الإرسال والاستقبال أمام حقيقتين، أولها تزايد الاهتمام بالنشاطات الاقتصادية التي يمارسها المهاجرون أكثر من أماكن تواجدهم، وذلك لبروز الأهمية البالغة لتحويلات المهاجرين وأثرها على دول الأصل من جهة. وازدياد الحاجة للعمالة المهاجرة ضمن اقتصاديات الدول المستقلة من جهة أخرى، وثاني حقيقة هي تكون مجتمع هجري عالمي تمتد حدوده عبر الدول ومترابط على عدة مستويات ألغى أهمية المنظور الخطي.

3. تحليل واقع ودوافع الهجرة الدولية بالجزائر

قبل الخوض في تحليل دوافع الهجرة الدولية من الأفضل المرور على أهم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري والتي تشكل البيئة التي تنشأ فيها القوى القادرة على النشاط، والتي تؤثر على نفسية الشباب وقرارات الهجرة التي يتخذونها.

1.3 تداعيات الوضع الأمني على البطالة والفقر

لعب الوضع الأمني المتهالك في الجزائر في الفترة 1989-1999 أو ما عرف بالعشرية السوداء دورا كبير في رسم الملامح الاقتصادية الاجتماعية لهذه الفترة، مع تطبيق الإصلاحات الموسعة مع صندوق النقد الدولي 1994-1998، حيث سجلت أعلى معدلات بطالة وفقر بنهاية البرنامج.

جدول 1: تطور معدل البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 بالنسبة المؤوية%

السنة	1988	1990	1993	1995	1996	1999
البطالة		19.7	26.23	31.84	28.62	29.2
خط الفقر العام	8.1	-	-	14.2	-	-
اجمالي عدد الفقراء بالملايين	-	1,52	1,98	-	2,20	2,46

المصدر: الكومسيك COMCEC، **2015**، ص ص62-63.

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

ثم تلتها الفترة 2000-2018 والتي عرفت بمرحلة البحوحة المالية والاستقرار الأمني، وتم خلالها تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بمبالغ مالية ضخمة بهدف تحسن الأوضاع السيئة.

جدول 2 : تطور بعض المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2018 بالنسبة المؤوية%

السنة	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2015	2017	2018
البطالة	28,9	15,3	-	-	10,2	-	10,20	10,20	12.14
الفقر	12,1	5,7	11,1	9,8	6,2	5,55	5,7	7	-
البشري	22,18	16,6	17,16	15,4	12,3	10,8	10,69	12,87	-

المصدر: -حاج قورين 2014، ص19.

-تقارير التنمية البشرية من2009 إلى غاية تقرير سنة 2018.

بعد نهاية العشرية السوداء بدأ الفقر في الاتجاه النزولي من 22% سنة 1995 إلى 15% سنة 2002 ف 9,8% سنة 2009 ثم 5,55% في سنة 2011، وأخيرا إلى 5,03% سنة 2013 في المقابل وصل معدل الفقر البشري إلى 9,8% من نفس السنة، ويرجع هذا الانخفاض إلى تحسن إيرادات الجزائر البترولية مما ساعد على تطبيق البرامج التنموية الموسعة التي كان هدفها تحسين المستوى المعيشي، ولكن رغم هذه النسبة إلا أنها لاتزال تحتل المرتبة 96 من بين 173 بلد عالميا، والمرتبة 11 عربيا سنة 2012 في مؤشر الفقر البشري.

أما معدلات البطالة التي سجلت قيما قياسية في فترة الإصلاحات لاتزال مرتفعة، حيث وصلت إلى 23,7% سنة 2003، ومع جهود مؤسسات التشغيل استطاعت أن تحوي معدلات البطالة ولو بشكل مؤقت لتصل في نهاية 2018 إلى12,14%.

2.3 تطور ظاهرة الفساد بالجزائر:

تعد ظاهرة الفساد في الجزائر نتاج للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، والتي ساهمت في إيجاد وتهيئة مناخ خصب لنمو واستفحال الفساد بشتى أشكاله في جميع المجالات (بوسعدون و عقون، 2018، صفحة 308). فحسب الرأي الدولي للمؤسسات مكافحة الفساد، وبالاطلاع على موقع منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر تصنف ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد، ومن ضمن الدول الأكثر فسادا، فحسب مؤشر مدركات الفساد الذي يرتب الدول وفقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة من بين 180 دولة، فإن الجزائر تعتبر من أكثر الدول انتشارا واسعا لمختلف أشكال الفساد، وهو ما يعكسه تطور المؤشر من خلال الجدول الموالي

جدول 4: تطور مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2019 درجات من أصل 100درجة

السنوات	2003	2005	2008	2009	2010	2015	2017	2018	2019
مؤشر مدركات الفساد	26	28	32	28	29	36	33	35	35
ترتيب الجزائر دوليا	88	97	92	111	105	88	112	105	106
الترتيب عربيا	-	-	11	11	12	-	10	-	10

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية، تحمل من موقعها الرسمي **www.transparency.org/cpi**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر سجلت ما بين 26 حتى 36 درجة من أصل 100 درجة وهو ما يعني توسع دائرة انتشار الفساد بمستوى عالي ومرتفع داخل مختلف دواليب الدولة، ففي الفترة 2003-2005 سجلت أدنى الدرجات في مؤشر مدركات الفساد وقد عرفت هذه الفترة عدة فضائح اختلاس، ثم حدث تحسن كان أفضله سنة 2008 بالرتبة 99 من أصل 180 دولة لنرى انخفاض ملحوظ في درجات المؤشر بعد هذه السنة ليصل إلى 29 درجة بترتيب 112 من أصل 176دولة مما يعني انها مازالت في أشد درجات الفساد، رغم التحسن الطفيف في المؤشر في الفترة 2012 حتى 2019 إلا أن لا قيمة المؤشر لم تقفز فوق حاجز ال30 نقطة، لأنه حسب هذه الهيئة فإن حصول أي دولة على أقل من 30 نقطة دلالة على انتشار وتوسع رقعة الانتشار الفساد (قندوز و بلحيمر ، 2017، صفحة 13).

إضافة لمؤشر مكافحة الفساد الذي استمر في الانخفاض بشكل كبير، لدينا مؤشر التحكم في الفساد الصادر عن البنك الدولي، من بين مؤشرات الحوكمة العالمية، والذي يجسد تصورات مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، بما في ذلك كل من الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلا عن استيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة، وتتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين 2,5- و 2.5 +، والقيم العليا هي الأفضل، وبتتبع تطور هذا المؤشر بالجزائر من خلال الجدول التالي

جدول 5: تطور مؤشر مكافحة بالفساد خلال الفترة 1996- 2018 تقديراته بين 2,5-و2,5+

السنوات	1996	2002	2006	2010	2013	2015	2016	2017	2018
مؤشر مكافحة الفساد	0,57-	0,88-	0,52-	0,52-	0,47-	0,65-	0,68-	0,6-	0,64-

المصدر: معلومات من تقرير البنك الدولي حول مؤشرات الحكم الراشد على الموقع الرسمي www.govindicators.org

بالنظر لقيم مؤشر مكافحة الفساد نلاحظ تسجيل قيم سالبة ومتدنية طول الفترة 1996-2018 خصوصا السنوات الأخيرة أين تراوحت قيمة المؤشر من 0,6 حتى 0,68 بالسالب، وهي القيم الأكثر تدنيا مما يدل على أن الجزائر مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد،

والسبب حسب تقرير البنك الدولي في ذلك يعود إلى الحكومة ومؤشرات الحكم والنزاهة الذي يعتمد على قياس مدى تورط السياسيين والبرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسؤولي الضرائب والجمارك في قضايا الرشوة والفساد كما أوضح تقرير البنك الدولي كذلك أن ضعف القدرة على ردع ومعاقبة الفاسدين يعود لغياب نظام قضائي مستقل وعدم فعالية الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة الجزائرية (بوطورة و سمايلي، 2019، صفحة 22).

وبذلك فإن كل من مؤشري مدركات الفساد ومكافحة الفساد ويعطيان صورة على أن للجزائر مناخ غير آمن للاستثمار ولا توجد به منافسة شريفة، وهو الأمر الذي ينعكس فيما بعد على فرص التوظيف والدراسة، مما يدفع بالشباب للهجرة للبحث عن مناخ أفضل لتحقيق تطلعاتهم.

2.4. الهجرة الدولية للشباب من الجزائر:

تزايد عدد المهاجرين هربا من سوء الأوضاع الاقتصادية الأمنية والاجتماعية وحتى السياسية، وهذا رغم البرامج التنموية الموسعة التي هدفت بدرجة أولى على تحسين مستوى المعيشة.

جدول 6: يوضح عدد المهاجرين من الجزائر الوحدة بالمليون مهاجر

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2013	2015	2018
عدد المهاجرين	0.92	1.07	1.03	1.51	1.65	1.71	1.76	1.8
نسبتهم من السكان	3.5	5,4	3.3	5,4	4.5	4.5		

Source : -Nacereddin Hammouda , 2005, p67 - EUI, 2005, p373. - EUI, 2009, p20.
-الاسكوا، 2018، ص 134.-IOM، 2015، ص 52.

من خلال الجدول نرى استمرار موجة الهجرة في التزايد خصوصا باتجاه دول الاتحاد الأوروبي، بأشكال مختلفة منها هجرة العائلات نحو أفرادها المقيمين في الخارج، وهجرة الطلبة للتكوين بالخارج والذين بالعادة لا يعودون لبلدانهم الأصل (Nacereddine Hammouda, 2005,p134) إذ ارتفع عدد الجزائريين الذين غادروا بلدهم في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بأكثر من 6% وقد بلغت الجالية الجزائرية بالخارج 1837540 فرد سنة 2012 أي ما نسبته 4,2% من حجم السكان، وفي سنة 2013 إلى 1,7مليون مهاجر جزائري ما يقارب 4,5% من مجموع السكان، حيث تتوزع هذه الجالية حول العالم بأكثر من 86% في أوروبا، لاسيما أوروبا، و تستحوذ على 13% من المهاجرين في الاتحاد الأوروبي مقارنة بالدول المغاربية، وتعطي الأمم المتحدة تقديرا كليا على المستوى العالمي بحوالي 2,1 مليون جزائري مقيم بالخارج (الاسكوا، 2014).

.4. تقدير نموذج أثر الازمات على هجرة الشباب الدولية

البحث في إشكالية مدى تأثير الازمات المتوالية على قرار هجرة الشباب يدعونا إلى بحث العلاقة الرياضية التي تربط هذه العلاقة خلال الفترة 1990-2020

1.4. الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة: بداية نحدد متغيرات الدراسة ونحللها احصائيا ونتأكد من خلوها من أي مشاكل تؤثر على استقراريتها

المتغير التابع: ويمثل عدد المهاجرين الجزائريين بالمليون فرد وتم تميزه بالرمز (em) وهذه السلسلة مكونة من 29 مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018، علما أن القيم المفقودة تم التنبؤ بها باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة، تتذبذب قيم السلسلة حول متوسط قدره 1,29 بانحراف معياري 0,13.

المتغيرات المستقلة:

معدل البطالة: وتمثل معدل الذين يبحثون عن عمل ولم يتمكنوا من ايجاده وهم نسمة من قوة العمل المتاحة في الاقتصاد، وهي ازمة اقتصادية واجتماعية يعاني منها الاقتصاد، والسلسلة مكونة من 29 ملاحظة تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018 تتذبذب حول متوسط قدره 18,73 وانحراف معياري قدره 7,81.

معدل الفقر: في هذه الحالة تم الاعتماد على معدل الفقر البشري نظرا لأن بيانات معدل الفقر العام غير متوفرة نظرا لأن المسح العام للسكان لم يجرى إلا في سنوات قليلة، والسلسلة مكونة من 29 ملاحظة تمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018 بمتوسط قدره 18,03 بانحراف معياري 6,34.

مؤشر ضبط الفساد: هو مؤشر يصدر عن البنك الدولي ضمن مؤشرات الحكم الراشد مكون من 29 ملاحظة تمتد من سنة 1990 إلى غاية 2018 بمتوسط قدره -0,63 وانحراف معياري 0,14، علما أن هناك قيم مفقودة في بداية السلسلة تم اعتبارها ثابتة مع أول قيمة.

قبل تقدير النموذج الذي يربط ويجسد هذه العلاقة لابد من التأكد من صلاحية استقراريه السلاسل الزمنية واستبعاد أي خلل منها يمكن أن يؤثر على صحة العلاقة، ومن خلال اختبارات الاستقرارية أتضح أنها كلها مستقرة من نفس الدرجة حسب ما هو موضح كالتالي:

المتغيرات	Em	P	ch	Wgi
درجة الاستقرارية	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

2.4. اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة:

بما أن اختبات الاستقرارية أوضحت أن السلاسل مستقرة من نفس الدرجة وهو الأمر الذي **يعطي احتمالية وجود علاقة تكامل على المدى البعيد، مما يدعوا لاختبار ذلك، ولكن** قبل القيام بهذا الاختبار يجب أولا تحديد فترات الابطاء الزمني والجدول الموالي يخص نتائج الاختبار

جدول 6 : نتائج اختبار فترة الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CH EM P WGI

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-108.7286	NA	0.097000	9.018288	9.213308
1	-46.31911	99.85520	0.002420	5.305528	6.280629*
2	-31.53619	18.92213	0.002987	5.402895	7.158076
3	-3.543298	26.87317*	0.001569*	4.443464	6.978726
4	14.10790	11.29677	0.002888	4.311368*	7.626710

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

من خلال اختبار فترات التأخير الزمني وعلما أننا أخذنا بنتائج إحصائية شوارز (SH) (تعد إحصائية شوارتز إحصائية تمنح نتائج ذات مصداقية أكثر) فان فترة الابطاء المثلى هي 1.

وعند تطبيق اجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسون نأخذ بدرجة التأخير السابقة، والجدول الموالي يوضح نتائج اختباري الأثر (trace).

جدول 7: نتائج اختبار الأثر (trace)

	Trace value		
Trace	Statistique trace /max-Eigen	Critical value	Prob
1	63.77	63.87	0.05
2	37.03	42.91	0.20
3	17.65	25.87	0.36
4	6.47	12.51	0.40

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج Eviews

من خلال قراءة الجدول السابق وبالنظر إلى قيم الاحتمال أو مقارنة القيم الحرجة والجدولية للاختبار أتضح أنه لا توجد أي علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة.

3.4. تقدير النموذج

من خلال استقراريه السلاسل الزمنية محل الدراسة وبعد التأكد من عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فانه تقدير نموذج VAR لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة وتوضيح أثر الازمات المتوالية في الاقتصاد الجزائري على تزايد الهجرة الشباب.

وقد أفرزت نتائج التقدير النموذج الموالي

جدول 8: تقدير نتائج نموذج VAR للعلاقة بين أزمات الاقتصاد وهجرة الشباب

System: UNTITLED Estimation Method: Least Squares				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(6)	-0.004948	0.006854	-0.721890	0.4722
C(7)	0.136476	0.193861	0.703992	0.4832
C(8)	-0.030011	0.009718	-3.088095	0.0027
C(9)	-0.256240	0.203846	-1.257027	0.2119
C(10)	1.642692	0.395782	4.150502	0.0001
Determinant residual covariance		0.000925		
Equation: EM = C(6)*CH(-1) + C(7)*EM(-1) + C(8)*P(-1) + C(9)*WGI(-1) + C(10) Observations: 28				
R-squared	0.822846	Mean dependent var		1.311429
Adjusted R-squared	0.792037	S.D. dependent var		0.272719
S.E. of regression	0.124368	Sum squared resid		0.355750
Durbin-Watson stat	2.268748			

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

قبل كتابة معادلة النموذج وتفسيرها لابد من التأكد من مدى صلاحية النموذج أولا من خلال اجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد ويمن تلخيصها من خلال الجدول الموالي.

جدول 9: اختبارات صحة النموذج

الاختبار	نتائج الاختبار	القرار
التوزيع الاحتمالي للأخطاء	H_0: الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا $J.B_{value}$:1.49 Prop :0.47	بعد اجراء اختبارية Jarque-Bera بما أن P>0.05 فان H_0 مقبولة مما يدل على أن الأخطاء تتوزع طبيعيا
اختبار الارتباط الذاتي للخطاء **Autocorrélation**	H_0: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء Q_{stat} :136.82 fd :12 Prop :0.99	بما أن P>0.05 فان H_0 مقبولة مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء
اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء **Serial corrélation**	H_0: لا يوجد ارتباط تسلسلي بين الأخطاء LM_{value} : 25.06 Prop :0.06	بما أن P>0.05 فان H_0 مقبولة مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء
اختبار ثبات التباين **Résiduel heteroskedasticity**	H_0: لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين Q_{stat} :82.81 fd :80 Prop :0.39	بما أن P>0.05 فان H_0 مقبولة مما يعني خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين
اختبار الاستقرارية الديناميكية للنموذج	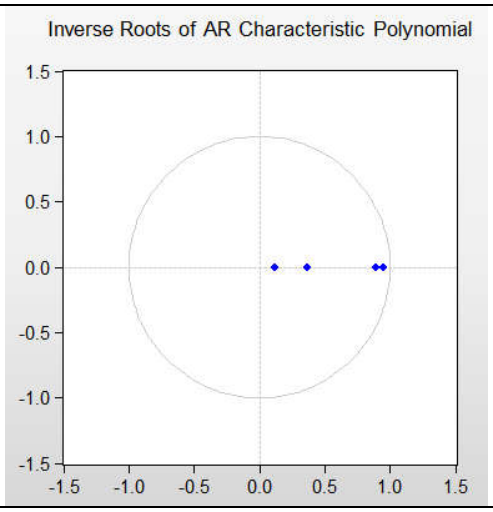	يتضح أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الواحد ومنه فالنموذج مستقر ديناميكيا وهو ما يؤكد خلوه من مشاكل الارتباط في الأخطاء أو عدم ثبات التباين كما رأينا من الاختبارات السابقة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول السابق يتضح أن النموذج صالح إحصائية وخال من أي مشاكل إحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد على معادلة النموذج في تفسير العلاقة والاثر بين الازمات وهجرة الشباب.

بالعودة إلى النموذج السابق نستخرج المعادلة التي من الشكل

EM = C(6)*CH(-1) + C(7)*EM(-1) + C(8)*P(-1) + C(9)*WGI(-1) + C(10)

ونكتب معاملاتها من خلال النموذج، كما يلي

EM = -0.004*CH(-1) +0.136*EM(-1) + -0.03*P(-1) + -0.25*WGI(-1) + 1.64

من خلال نتائج النموذج نجد أن

كل من معاملات البطالة (C_6) والفقر (C_8) والفساد (C_9) علاقتها عكسية، فزيادة هذه المتغيرات بوحدة واحدة يؤدي لانخفاض الهجرة، وحسب النظرية الاقتصادية، فبالنسبة للبطالة فالأثر لا تتوافق معها، أما الفقر فهو يوافق المنطلق النظري إذ أن الفقراء ليس لهم الإمكانيات لتحمل تكاليف الهجرة سواء الاجراءات القانونية أو السرية، وبالنظر لكون البطالة تعني فقدان مصدر الدخل فيمكن تفسير العلاقة العكسية من هذا المدخل، وكذا الفساد والذي توقعنا أن تكون علاقته عكسية وهو ما تأكدنا منه، فانخفاض مؤشر ضبط الفساد يعني انتشار لفساد أكثر وأكثر، وهو ما يؤدي إلي زيادة الهجرة هربا من الوضع السيئ، والذي يؤدي فيما بعد إلى تفاقم الوضع الاقتصادي من عدم إمكانية توفير مناصب الشغل والتضخم.

وبالعودة لمعامل القيم السابقة للهجرة (C_7) يظهر علاقة طردية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، اذ أن التجارب السابقة لها أثر إيجابي على زيادة عدد المهاجرين، سواء عن طريق النصح أو تقديم المساعدات من خلال تسهيل إجراءات الهجرة.

رغم هذا فان معامل البطالة والثابت فقط هما المعنويين فقط.

هذا التأثير الأحادي لكل متغير على الهجرة، ولكن بالنظر إلى معامل التحديد نجد أي $R^2=0.82$ أي أن 82% من الأثر في الهجرة يعود لهذه المتغيرات معا، وبقية الأثر يرجع لعوامل أخرى، وللتأكد من أكثر من هذا التفسير نجري اختبار والد، (wald test) للتأكد من العلاقة قصيرة المدى، والذي يختبر الفرضية الصفرية التي مفادها ($H_0=C_6+C_7+C_8+C_9+C_{10}$) أي أن المعاملات غير معنوية، والجدول الموالي يؤكد نتائج هذا الاختبار.

جدول 10: نتائج اختبار (Wald Test)

Wald Test: System: %system			
Test Statistic	Value	Df	Probability
Chi-square	3220.199	5	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول نجد أن $Q_{stat}=3220.99$ عند درجة الحرية 5 نجد أن $P_{value}=0.000<0.05$ ومنه فان H_0 مرفوضة، ومنه فإن العلاقة قصيرة المدى أو التأثير المشترك للمتغيرات هو تأثير معنوي

4.4. تحليل التباين والصدمات

-تجزئة التباين variance decompositions

يركز تحليل التباين على ابراز الأهمية النسبية للمتغيرات المكونة للنموذج، ويفيد في معرفة مقدار التباين في التنبؤ للمتغير الذي يرجع إلى الخطأ في المتغير نفسه وبقية المتغيرات الأخرى.

بما أننا اخترنا أن كل من البطالة الفقر والفساد كأزمات مست الاقتصاد الجزائري، ولها تأثير على هجرة الشباب وبذلك فإنها تتغير وتتأثر بالصدمات التي تحدث على مستوى المتغيرات سابقة الذكر.

والجدول الموالي يمثل نتائج هذه التغيرات لمدة عشر سنوات قادمة اذ يفسر تجزئة التباين الناجمة عن الصدمات على المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول 11: جدول يمثل نتائج تحليل التباين

ce Decomposition of EM: Varia					
Period	**S.E.**	**CH**	**EM**	**P**	**WGI**
1	0.124368	2.323827	97.67617	0.000000	0.000000
2	0.144166	3.977610	76.77747	17.12495	2.119968
3	0.160444	5.683195	64.06463	24.94741	5.304770
4	0.174506	7.024754	56.04945	28.51732	8.408475
5	0.187103	7.956231	50.46501	30.46200	11.11677
6	0.198541	8.568505	46.32143	31.69169	13.41838
7	0.208985	8.957286	43.12099	32.54703	15.37470
8	0.218549	9.194512	40.57936	33.17550	17.05063
9	0.227318	9.329734	38.51875	33.65206	18.49946
10	0.235363	9.396348	36.82084	34.02043	19.76238

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن 97% من خطأ التنبؤ في التباين يرجع للمتغير نفسه (يرجع للهجرة) في الفترة الأولى، ولكن هذه السنة تقل مع تقدم الفترات حتى تصل إلى 36% في الفترة العاشرة، أي أن الأثر يكون بشكل متناقص، بينما وبالنظر إلى المتغيرات الخارجة المؤثرة في النموذج فنجد أنها في الفترة الأولى تكون معدومة أو جد قليلة بالنسبة لكل من الفقر والفساد وكذا البطالة (بنسبة 2.32%).

ولكن مع تقدم الفترات نرى منحى تصاعدي:

– إذ في الفترة الثانية نجد أن 17.12% من خطأ التنبؤ سيعود تفسره للفقر أما بقية المتغيرات فتبقى ضئيلة جدا بنسبة 2.11% و3.97% من خطأ التنبؤ يعود لكل من الفساد والبطالة، بينما 76% من خطأ التنبؤ تعود للمتغير نفسه.

– وفي المدى الطويل أي بعد 10سنوات نجد أن 36%من خطأ التنبؤ يعود للمتغير نفسه، تم يليها الفقر بتغير 34.02% من خطأ التنبؤ في المتغير، وكذلك 19.76% من خطأ التنبؤ في المتغير تعود للفساد، بينما أثر البطالة يبقى جد ضئيلة، إذ أن 9.39% من خطأ التنبؤ في المتغير يعود لها.

ما يمكن تلخيصه أن للمتغير ونفسه وكذا الفقر والفساد دور كبير في تفسير خطأ التنبؤ بينما للبطالة لها دور جد ضئيلة لا تتعدى 10%في تفسير خطأ التنبؤ بالمتغير.

–دول الاستجابة الفورية لرد الفعل (تحليل الصدمات) Impulse Response Function

تهتم دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل المحتملة لمتغير ما جراء حدوث صدمة عشوائية مفاجئة في أحد المتغيرات الأخرى بالنموذج.

وبذلك فهي تساعد في تتبع المسار الزمني للصدمات التي قد تتعرض لها مختلف المتغيرات في النموذج، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب محدد، فإن دالة الاستجابة تقيس أثر تلك الصدمة على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى.

والشكل الموالي يعطي نتائج اختبار الصدمات الناتجة عن الازمات وأثرها عل البطالة.

شكل 1: منحنى الصدمات

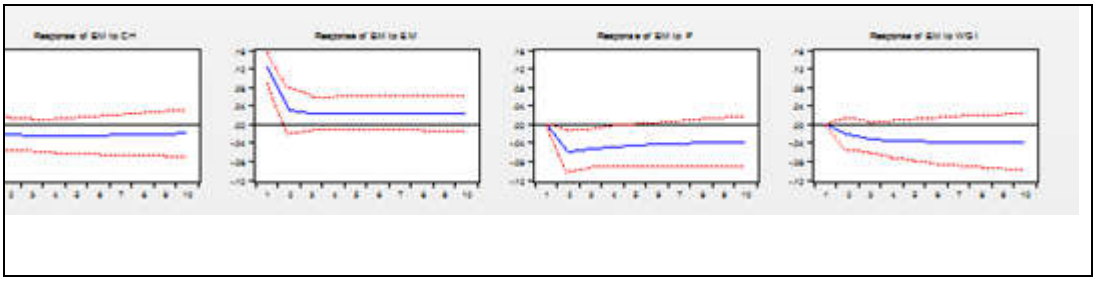

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

فمن خلال الشكل نجد أنه كما تم التوضيح سابقا فليس للبطالة دور كبير في تفسير الخطأ في التنبؤ في المغير.

–أما بالنسبة للمغير نفسه فحدوث صدمة واحدة مقدارها انحراف معياري واحد لها أثر سلبي حاد حتى الفترة الثانية، ويستمر الأثر السلبي بحدة أقل حتى الفترة الرابعة ليستمر في نفس الوتيرة تقريبا للفترة العاشرة.

-أما حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في البطالة لها أثر سلبي حاد حتى الفترة الثانية، بينما يعتدل هذا الأثر ولكن بشكل سلبي حتى الفترة العاشرة.

-أما حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الفساد فله أثر سلبي مستمر حتى الفترة العاشرة.

من خلال دراسة الصدمات تأكدنا من الأثر الذي يمكن أن تخلفه الأزمات على هجرة الشباب، خصوصا من كل الفقر والفساد وضف لذلك أثر الهجرة كعامل محفز إذ أن التجارب السابقة تكون حافزا للأفراد الجدد نحو الهجرة.

5. خاتمة:

بعد المرور بالمنطلقات النظرية التي تتناول دوافع الهجرة الدولية للشباب، وبعد تحليل الواقع الاقتصادي الجزائري، بالتركيز على الفقر والفساد والبطالة كأزمات، ضف لذلك تحليل عدد المهاجرين الجزائريين خلال فترة الدراسة، وخلال هذه الدراسة التحليلية القياسية تم التوصل إلى بعض النتائج التي توافقت معظمها مع فرضيات الدراسة، ونتائج القراءة في المنطلقات النظرية السابقة، وعكست حقا واقع الاقتصاد الجزائري، ويمكن تلخيص هذه النتائج كما يلي:

-بالنسبة لدراسة صحة الفرضية الأولى والتي ترى أن ضعف التنمية الاجتماعية الاقتصادية العامل الحاسم في توسيع ظاهرة الهجرة الدولية، تأكدت صحتها أولا من خلال المنطلقات النظرية التي في كل مرة نجد خلالها كل مرة رأي اقتصادي يرى أن للظروف دور أساسي في الهجرة الدولية، ضف لذلك أن الوضع الاقتصادي للجزائر يعكس هذا التوجه وهذا بحكم أن الجزائر مصدر للعمالة الأجنبية، ضف لذلك فالدراسة القياسية أكدت أن للأزمات دور جد كبير على هجرة الشباب نحو الخارج.

- كل من مؤشري مدركات الفساد ومكافحة الفساد ويعطيان صورة على أن للجزائر مناخ غير آمن للاستثمار ولا توجد به منافسة شريفة، وهو الأمر الذي ينعكس فيما بعد على فرص التوظيف والدراسة، مما يدفع بالشباب للهجرة للبحث عن مناخ أفضل لتحقيق تطلعاتهم وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، وبالعودة للدراسة القياسية التي تأكدنا من خلالها أن الأثر بين مؤشر ضبط الفساد والهجرة الدولية هو أثر عكسي، أي أنت زيادة الفساد عامل منفر لليد العاملة، ويتطابق من التحليل السابق.

– للهجرة نتائج إيجابية عديدة على بلدان المنشأ، اذ تقلل من الضغوط على سوق العمل في البلدان ذات الفائض من اليد العاملة.

-من الأسباب الأساسية وراء استفحال مظاهر الفقر في الجزائر، الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد على رأسها عدم الاستقرار الأمني، نتيجة تطبيق سياسات إعادة الهيكلة.

- للقيم السابقة للهجرة وكذا الفقر والفساد دور كبير في تفسير خطأ التنبؤ في متغير الهجرة في المدى الطويل، بينما للبطالة لها دور جد ضئيل في التأثير الهجرة، أن البطالة في هذه الحالة هي نسبة البطالة الكلية، بينما الأثر يكون أبرز لدى البطالة لدى الكفاءات.

-بدراسة الصدمات وجد أن الأثر الذي يمكن أن تخالفه الأزمات على هجرة الشباب، خصوصا من كل الفقر والفساد وضف لذلك أثر الهجرة كعامل محفز إذ أن التجارب السابقة تكون حافزا للأفراد الجدد نحو الهجرة.

التوصيات:

-وضع برامج وخطط جدية لمحاربة الفساد، للخروج من دائرة الدول الأثر فسادا.

-الحرص على التطبيق الفعلي لخطط التنمية، فلا ينقص التخطيط ولكن الغائب هو التطبيق والرقابة.

-تبني خطط تهدف للقضاء على الفقر وتسعى لتنمية الموارد البشرية وتشجيعه على العمل الخاص مع تخفيف العقبات الإدارية لإنشاء المشاريع الخاصة.

آفاق البحث:

دراسة هذه الإشكالية السابقة في عدد من الوريقات غير كاف، ويظهر الكثير من الإشكاليات الجديدة للبحث، ومنها:

-العلاقة السببية بين الهجرة الدولية والفساد، نظرا لتضارب الآراء في اتجاه العلاقة؛

-مقارنة بين الآثار الاقتصادية لهجرة اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة؛

-قراءة في أسباب فشل استراتيجيات الفقر، وبحث الدراسات المقارنة الناجحة للاستفادة منها.

6. قائمة المراجع

1. -Artajoms Ivlevrs و، M King Roswitha , .(2017) . Does emigration reduce corruption .puplic choice 171 cross mark.
2. -COMCEC. (2015). قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي. جدة السعودية: اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الاسلامي.
3. -EUI .(2005) .Statistical Appendix , Migrations méditerranéennes rapport 2005 .italy :Européen Université Institute.
4. -EUI .(2009) .Migrations méditerranéennes 2008-2009 rapport .italy: Européen Université Institute.
5. -Faini Riccardo .(بلا تاريخ). Développement commerce et migrations .CEPR-italie: Fonds monétaire international; université de brescia.
6. -Hammouda, Nacereddin, (2005) Algérie : démographie et économie des migrations, Migrations méditerranéennes rapport 2005, italy, Européen Université Institute.
7. -IOM. (2017). لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية وخطط التنمية المستدامة لعام 2030. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة، الأمم المتحدة.
8. -الاسكوا. (2018). الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017. بيروت لبنان: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا.
9. -البنك الدولي. (.). تقرير البنك الدولي حول الحكم الراشد تم الاسترداد من www.govindicators.org
10. -الحاج قورين. (2018). ظاهرة الفقر في الجزائر زآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، عدد 12.
11. -جوشن أولتمر. (2016). المسيرة الطويلة-أوروبا في قلب الهجرة المعولمة. مجلة فكر وفن، عدد 105 حول الهجرة واللجوء.
12. -حسين حسين عجلان، و محمد طاقة. (2008). اقتصاديات العمل. عمان الأردن: دار اثراء للنشر والتوزيع.
13. -زكريا سعد الدين الأسدي. (بدون سنة). البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

14. -سارة بوسعدون، و شراف عقون. (2018). واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس العدد 1.

15. -سليم دحة. (ديسمبر 2013). الهجرة الدولية المفهوم ومنظورات التفسير. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 6.

16. -طارق قندوز، و ابراهيم بلحيمر . (2017). الاقتصاد الجزائري بين تقلبات العملات وأوهام مكافحة الفساد-دراسة من منظور احتياطي الصرف. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 2.

17. -فاطمة الزهراء ملحاوي، و جولية يحي. (2014). دراسة تحليلية لواقع الهجرة الجزائرية إلى دول الاتحاد الاوروبي. مجلة دراسات عن المؤسسات والتنمية، عدد 01.

18. -فضيلة بوطورة ، و نوفل سمايلي. (2019). تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية بالجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، عدد 1.

19. -محمد موسى عريفات حربي. (2006). مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي. عمان: دار وائل للنشر.